

تيران وصنافير: إنجاز الاتفاق السعودي — الإسرائيلي بات قريباً

أفادت مصادر إسرائيلية، موقع «أكسيوس» الأميركي، بأن دبلوماسيين ومحامين، من الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية ومصر، يعملون على تذليل العقبات أمام صفقة جزيرتي تيران وصنافير في البحر الأحمر قبل زيارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، للشرق الأوسط الشهر المقبل، والتي من شأنها ترسيخ السيادة السعودية على الجزيرتين.

وبحسب الموقع، تحاول الدول المعنية «استخدام حلول قانونية ودبلوماسية مبتكرة لمحاولة إبرام صفقة بشكل غير مباشر»، وذلك نظراً إلى أن السعودية وإسرائيل «لا يمكنهما توقيع اتفاقيات ثنائية رسمية بشكل مباشر».

وستمثل الصفقة «إنجازاً مهماً في السياسة الخارجية لإدارة بايدن في الشرق الأوسط، ويمكن أن تفتح الطريق أمام الدفء التدريجي للعلاقات بين السعودية وإسرائيل»، وفق الموقع.

وأفاد مسؤول إسرائيلي بأن «الاتفاق لم ينته بعد، لكن الطرفين يقتربان من التوصل إلى اتفاق»، مشيراً إلى أنه «بعد ذلك، ستعطي الولايات المتحدة إسرائيل وثيقة تتضمن ضمانات، وخاصة في ما يتعلق بمسألة حرية الملاحة».

وقال مسؤولون إسرائيليون آخرون إن رئيس الوزراء المنتهية ولايته، نفتالي بينيت، ورئيس الوزراء المقبل، يائير لابيد، ووزير الحرب، بيني غانتس «اطلّعوا في الأيام الأخيرة على النهج المقترح».

وفيما وافق البرلمان المصري في حزيران 2017 والمحكمة العليا المصرية في آذار 2018 على صفقة لنقل سيادة الجزيرتين إلى السعودية، احتاج الاتفاق إلى موافقة من إسرائيل بموجب معاهدة السلام الإسرائيلية — المصرية لعام 1979، إذ يجب أن تكون الجزيرتان «منطقة منزوعة السلاح، ولديها قوة من المراقبين المتعددي الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة».

وقد أعطت إسرائيل موافقتها من حيث المبدأ على إعادة الجزيرتين إلى السعودية، ريثما يتم التوصل إلى اتفاق بين القاهرة والرياض على استمرار عمل القوة المتعددة الجنسيات للمراقبين المسؤولين عن تسيير دوريات في الجزر وضمان عدم إعاقة حرية الملاحة في المضيق.

وقد وافقت السعودية على الوفاء بالالتزامات المصرية، بما في ذلك حرية الملاحة، وفق مسؤولين إسرائيليين أفادا الموقع.

أما الجانب الإسرائيلي، فيريد «التأكد من أن أي التزام قدّمه المصريون في اتفاق السلام مع إسرائيل لا يزال ملزماً للسعوديين، وخاصة اتفاق السماح للسفن الإسرائيلية بالعبور في مضيق تيران.

وقد توسطت إدارة بايدن منذ شهور بين السعودية وإسرائيل ومصر لنقل الجزر إلى السيطرة السعودية، بينما طالبت الرياض بأن تغادر القوة المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة الجزر مع الحفاظ على نفس الترتيبات الأمنية والالتزامات السياسية التي يحتاج إليها الإسرائيليون، وفق ما نقل الموقع في وقت سابق.

وفي هذا الإطار، أفاد مسؤولان إسرائيليان بأن «السعودية ستوفّع الاتفاقية مع مصر وترسل رسالة إلى الولايات المتحدة «بصفتها الضامن لتوضيح الالتزامات»

ومن المتوقع، بحسب «أكسيوس»، أن «تسمح السعودية لشركات الطيران الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي السعودي للرحلات المتجهة شرقاً إلى الهند والصين».

ولا تزال هناك قضية أخرى «قيد المناقشة» قبل زيارة بايدن وهي «إمكانية تسيير رحلات الطيران مباشرة إلى السعودية للحجاج الإسرائيليين المسلمين».